الفصل الثانى

طريق الزعامة
يبدأ من خلف ظهر الرجل

المتتبع الواعى لسياق التاريخ ودوراته الحياتية ، خاصة فى العصر الحديث ، يلاحظ أن أغرب شىء ارتبط بالمرأة ودورها السياسى ـ بعد انتهاء حكم العثمانيين الذى دام أكثر من ثلاثمائة عام ـ هو قيام الرجل بحمل لواء الدعوة من أجل حقوق المرأة وعودتها إلى الحياة العامة .

وهذا فى حد ذاته يمثل منتهى التناقض المثير للتساؤل ؛ لأنه يخالف ما كانت عليه المرأة خلال العصور التى تعرضنا لها فى حديثنا السابق ، إذ عرفنا كيف كانت تكافح من أجل انتزاع هذا الحق حتى بأظافرها بعيداً عن وصاية الرجال ! ، صحيح أنها كانت تفشل مرات ، ولكنها أيضاً كانت تنجح فى مرات أخرى ! .

وقد ارتبط كفاح المرأة فى هذا المجال بنجاحها فى إقناع الرجل بالدور القيادى والسياسى الذى لعبته فى حياته ، وحين اقتنع بما تقوم به من جلائل الأعمال والأفعال التى هدفها تحقيق الرفاهية والسعادة له ، سلم لها القيادة وأقر بحقوقها . التى تمتعت بها عبر قرون طويلة .

هذه النظرة قد اختلفت كثيراً فى العصر الحديث ، الذى يرى بعض المؤرخين أن بدايته فى العالم العربى ارتبطت بقدوم الحملة الفرنسية على مصر ، تلك الحملة التى كان لها أكبر الأثر فى بث شعاع النور القادم من الحضارة الأوربية . واستطاع هذا النور أن ينفذ خلف أستار الجهل والظلام اللذين فرضهما النظام التركى ، ليس بالنسبة للمرأة فقط ، بل وأصاب عيون المجتمع وكيانه .

لقد كان تأثير هذه الحملة كبيراً فى مختلف نواحى الحياة فى مصر وعلى رأسها أنها نبهت الرجل من جديد إلى أهمية دور المرأة ، وضرورة العودة إلى مشاركتها فى الحياة العامة ، أما فى الحياة السياسية فقد اعترف بحقوقها على استحياء ! ولا يزال حتى الآن .

إن الرجل فى بدايات هذا العصر قد بذل الكثير من الجهد والوقت من أجل إخراج النساء من خلف القضبان الحريرية التى عاشت وراءها طويلاً فى قصر الحريم .

ونعود ونكرر . . أنه كان للحملة الفرنسية ـ والحق يقال ـ تأثير السحر على هؤلاء الرجال بما دعوا إليه من ضرورة المساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة ، انطلاقاً مما دعت إليه الثورة الفرنسية من حقوق . الأمر الذى زاد من وعى المصريين وأيقظ فى داخلهم الفكر السياسى والثقافى والمادى ، والذى تمثل بقوة فى تلك البعثات العلمية التى بدأ فى إرسالها إلى أوربا محمد على باشا [1] .

ومن بعد إرسال هذه البعثات واطِّلاع علماء مصر آنذاك على التقدم الذى بدأ ينتشر فى ربوع أوربا ـ وعلى وجه الخصوص فى فرنسا ـ ساد إحساس لدى المصريين بضرورة أن تنعم المرأة ولو بقسط من التعليم . وقد كانت هذه أولى الخطوات المضيئة التى اهتدت بها المرأة فى طريق عودتها إلى الملعب السياسى .

من هنا ارتبطت عودة المرأة إلى الحياة العامة ، ومنها إلى المشاركة السياسية المحدودة فيما يقوم به الرجل من كفاح . . وهذا ما سوف نلمسه كثيراً من خلال تتبعنا لخط سير المرأة ، ابتداء من الأيام الأولى للعصر الحديث وحتى هذا اليوم . . هذا الارتباط الوثيق بين إرادة الرجل وكفاحه وبين عودة المرأة إلى الحياة العامة من جديد ، جعلها مجرد تابع يقبل الدور الذى يحدده الرجل بهذه الإرادة ، ولم تسمح لنفسها بالثورة على هذا الدور خوفاً من أن يعاند الرجل ويعود بها من جديد إلى سجون الحريم !

وقد اتضح هذا الارتباط جليًّا فى أن الرجل هو أول من نادى بتعليم المرأة ، ومن ثم هو الذى سن القوانين التى تحدد دورها فى الحياة العامة وبالتالى الحياة السياسية .

---

(١) د . سامية خضر ـ المشاركة السياسية للمرأة .

ولعلنا لا نغالى حين نقول إنه مادامت البداية قد صنعها الرجل بقوته وإرادته ، فإنه أبداً لن يسلم لها قيادته من جديد ويتركها تتفوق عليه سياسيًّا أو تتزعمه ، مثلما كانت فى القديم . ولا حل للمرأة الآن إلا الاعتماد على نفسها والبحث عن الوسائل الكفيلة بإقناع الرجل بدورها ، وبالتالى زعامتها سياسيًّا .

لقد كان المفروض أن تواصل المرأة مسيرتها نحو حقوقها بإراداتها هى وليس بإرادة الرجل ، مادام قد فتح أمامها المجال ، وسمح لها فى البداية أن تتساوى معه فى حق التعليم والثقافة ، كان عليها أن تواصل الطريق من أجل استرجاع مكانتها القديمة ونيل حقوقها السياسية ، ليس فقط بالتظاهر أو القناعة ، أو الرضا والشكر ، أو الصراخ والعويل ، بل بالإقدام المصحوب بالإحساس العام ، حتى يشعر الرجل أنها بالفعل تستطيع أن تؤدى دورها فى هذا المجال بنجاح .

ولكن كل ما فعلته المرأة حتى الآن أنها رضخت إلى القيود الحريرية التى صنعها لها الرجل ، وأسلمت قيادتها له يتصرف فى شئونها كيفما شاء ، بل ويحدد لها مسار حياتها والإطار العام الذى لايمكن أن تحيد أو تخرج عنه ! . كل هذه الأمور جعلت تقدم سير المرأة فى الحياة العامة والسياسية سيراً بطيئاً مملاً يحاول أن يتلمس خُطَا الرجل ويقتفى أثره . .

ولا شك أن هناك خلافاً واضحاً بين مسيرة المرأة بشكل عام ، وارتباط عودتها بظل الرجل وإراداته وبين مسيرة نظيرتها الآسيوية والأوربية . . هذا الخلاف يتمثل فى أن المرأة فى أوربا وآسيا ارتبطت فى بداية ظهورها بإرادة الرجل وكيانه ، إلا أنها سرعان ما طالبت بحقوقها ، وبالتالى نزلت الحياة العامة بقوة بحثاً عن هذه الحقوق، وفرضت على الرجل احترامها . بعدما قامت بجلائل الأعمال التى شعر الرجل أنه استفاد منها فى حياته وكانت سبباً فى رخائه ، ومن ثم أسلم لها القياد وأوصلها إلى الزعامة السياسية .

■■ ظل الرجل وبدايات الطريق
نحو المشاركة فى الحياة العامة

رأينا ـ ونحن نستعرض مسيرة المرأة ـ أنه من الظلم أن نتجاهل كفاح هؤلاء الذين

وقفوا بقوة وراء حقوق المرأة ، وحملوا رايات الجهاد طويلاً من أجل إقرار حقوقها .

لقد بدأت الدعوة لهذه الحقوق فى العصر الحديث بضرورة إعطاء المرأة ولو قسطاً قليلاً من التعليم ، ومن ثم السماح لها بأن تخرج من قفص الحريم ، وسوف يكون حديثنا بشكل عام عن أوضاع المرأة المصرية ، باعتبارها رائدة فى مجال الاستجابة لدعوة الرجل من أجل ممارسة الحقق المدنية .

وكان رفاعة رافع الطهطاوى أول من حمل لواء الدعوة الصادقة لخروج المرأة وحصولها على بعض حقوقها المدنية . فقد تناول رفاعة الطهطاوى هذه المشكلة فى كتابه الذى صدر عام ١٨٣٤ تحت عنوان « تخليص الإبريز فى تلخيص باريز » ، وعقد من خلال أوراق هذا الكتاب الخطير مقارنة بين المرأة المصرية والمرأة الفرنسية ، التى تنعم بحرية لا تنعم بها مثيلتها المصرية ، كما أشار إلى ضرورة المساواة بين جميع الأفراد . وقد اعتنى محمد على باشا بهذا الكتاب عناية كبيرة ، وأمر بطبعه وتوزيعه فى الدواوين ، ومكافأة مؤلفه ، مما شجع رفاعة الطهطاوى على تأليف كتابه الثانى الذى عبر فيه عن استنكاره لوضع المرأة المصرية ، والجهود الضرورية لرفع شأنها[٢] .

ومما تؤكد عليه الدكتورة سامية خضر أن فهم المشاركة السياسية للمرأة فى خصوصيتها التاريخية لا يعنى عزل هذه المشاركة عن المؤثرات المحيطة ، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ، وبالتالى فإن التغيرات التحتية والفوقية لم تكن منعزلة بحال من الأحوال عن التأثيرات الخارجية ، ومنها الضغوط الرأسمالية الاستعمارية . وإذا كان الشكل الرأسمالى للإنتاج لم يكن مسيطراً فى فترة حكم محمد على فإنه قد بدأ فى التحول نحو السيطرة، وقد اهتم محمد على بوضع الأساس الثقافى لضمان استمرار الإصلاحات التى قام بها عن طريق فئة المتعلمين والمهنيين المصريين ، والذين كان فى طليعتهم رفاعة الطهطاوى الذى أدى تشجيع الحاكم له إلى شحذ فكره والدفاع عن وضع المرأة ، برغم أنه لم يصرح قط بحقوقها السياسية ، لكنه أكد على ضرورة مشاركتها فى الحياة العامة ومساواتها بالرجل

أما درية شفيق فترى أن « محمد على » قد اضطر إلى تخصيص نصيب من

---

(٢) د . سامية خضر ـ المصدر السابق .

إصلاحاته للمرأة لما عرفه عن دهائها وذكائها على مدى التاريخ ، وأنها دائماً كانت تمثل قوة شعبية لها قيمتها فى ميزان الأحداث . ولم يغب عن دهائه أن المرأة فى مصر تمثل خطراً عليه لابد من تجنبه بالتظاهر بالاهتمام بمطالبها واحتياجاتها . وهكذا كان محمد على أول من أصدر أمراً نظاميًّا بفتح مدرسة مهنية للمرأة ، ولكن توقفت جهوده عند هذا الحد فقط . ومع ذلك فإنها كانت خطوة مفيدة ، حيث أثارت اهتمام الرجال بالمسارعة فى تعليم المرأة عن طريق استخدام « المدرسين الخصوصيين » الذين كانوا يترددون على بيوت الأعيان والقادرين ، وليس لهم هَمٌّ سوى تعليم البنات ، ولكن تحت رعاية الآباء والأشِقَّاء .

ومع ذلك فقد ظل وضع المرأة المصرية بشكل عام يتسم بالعبودية والتشكك فى إمكان مشاركتها فى الحياة العامة ، ومما ساعد على هذا الوضع السيىء انتشار بدعة اقتناء الجوارى البيض وإنزالهم منزل التكريم والتفضيل داخل قصور الحكام ، وللأسف لم تقف هذه البدعة عند أبواب القصور ، بل شملت أغلب البيوتات المصرية المتوسطة سواء فى الريف أو فى المدينة !! . و استمر هذا الوضع المتردى للمرأة فترة فى عصر أولاد محمد على ، ولكنها تقدمت خطوة أخرى جديدة فى عهد الخديوى إسماعيل .

وحمل لواء الدعوة أيضاً هذه المرة من أجل نصرة حقوق المرأة رجال الفكر والمثقفون المصريون الذين تأثروا بشدة بالأفكار الأوربية ، ونذكر منهم على سبيل المثال ـ بدون التزام بالترتيب التاريخى ـ عبد الله النديم ، الذى نادى بتعليم المرأة ، واعتبر المرأة الجاهلة غير المتعلمة من أسباب خراب البيوت وفساد الأخلاق .

ولما جاء « قاسم أمين » جدد الدعوة إلى نهضة المرأة ، ووسع نطاق الدعوة لنيل حريتها ، وقد ركز فى نداءاته بتحرير المرأة وتحررها على ضرورة تعليمها وتربيتها ؛ لأنه كان يرى أن إصلاح أحوال المصريين مرتبط بإصلاح أحوال النساء داخل البيوت ، وأن ذلك لن يتحقق إلا إذا تربت المرأة وشاركت الرجل فى أفكاره وآماله وآلامه ، إنْ لم تشاركه فى جميع الأعمال [٣] .

---

(٣) قاسم أمين ـ المرأة الجديدة .

كما يُعَدُّ « سلامة موسى » من أبرز المناضلين لتحرير المرأة ، وقد ركز فى دعوته على مناهضة الانفصال بين المرأة والرجل فى المجتمع ، والمناداة بالاختلاط بين الجنسين ، كما دافع « سلامة موسى » عن المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق .

كذلك ربط مصطفى المنفلوطى بين تعليم المرأة وقدرتها على نيل حقوقها ، وأوضح أن الرجل نفسه هو الذى وضع القوانين الجائرة ضدها .

ولا يزال سجل شرف مشاركة الرجل فى حمل لواء عودة المرأة إلى الحياة العامة مفتوحاً نتزود منه ؛ لنعرف كيف واصل الرجال كفاحهم من أجل نيل هذا الحق وانتزاعه ، فى الوقت الذى بدأت فيه المرأة تقنع بدورها وكانت أولى خطواتها فى طريق التحرر الذهاب إلى المدارس من أجل معرفة مبادىء القراءة والكتابة ! .

ومن قبل ظهور قاسم أمين ـ وفى عام ١٨٩٤ ـ قام مرقص فهمى بنشر كتاب «امرأة فى الشرق » بجهوده الذاتية ، وهو أول كتاب نسائى ينشره رجل فى بداية العصر الحديث ، ولكن للأسف لم يحظ هذا الكتاب باهتمام كبير بين المعاصرين له آنذاك أو فيما بعد(٤) .

ولا ننسى أبداً الدور الذى لعبه الشيخ محمد عبده فى هذا الميدان ، حيث نادى باهتمام الرجل بالمرأة فى الريف، خاصة فيما يتعلق بالمعاملة السيئة التى تلاقيها من الرجل ، وأبرز الشيخ « محمد عبده » مدى مخالفة هذه المعاملة السيئة لتعاليم الإسلام التى تحض على حُسن معاشرة النساء ومعاملتهن بالحُسْنَى . وكذلك سليم النقاش، والشيخ رشيد رضا ، أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده ، حيث أبرز رأيه فى حق المرأة فى الإسلام ، وضرورة اشتراكها فى الحياة العامة(٥).

ولم يقتصر دور المطالبة بحقوق المرأة على رجال الفكر والثقافة المصريين آنذاك، بل امتد هذا الدور إلى رجال السياسة أيضاً ، ويأتى فى طليعتهم المناضل السياسى

(٤) ماجو بدران ـ المرأة والتاريخ ـ مقال فى مجلة نون ، العدد الرابع ، فبراير ٩٠ .
(٥) أحمد طه محمد ، المصدر السابق .

المصرى مصطفى كامل الذى بدأ خطبته السياسية ـ ولأول مرة فى التاريخ الحديث ـ بتوجيه الخطاب إلى السيدات والسادة ، إذ كانت المرأة المصرية وقتها قد بدأت تظهر فى الاجتماعات السياسية التى كان يعقدها الحزب الوطنى . . وبالضبط فى ٧ من مارس ١٩٠٧ حضرت بعض السيدات باليشامك والحُبُر إلى دار « اللواء » وجلسن مع الحاضرين ، ولكن فى ركن بعيد ، . . وكان حضور هؤلاء النسوة موضع تقدير واعتزاز وفخر مصطفى كامل ، الذى لم يكتف بهذا الترحيب ، بل وافق ـ وبشكل جِدِّىٍّ ـ على حضور المرأة إلى الحزب الوطنى ، ولكن تقاليد هذا العصر لم تسمح له بالمزيد ، حيث رفض الاعتراف رسمياً بعضويتها فى الحزب .

ومن بعده جاء محمد فريد حيث مضى شوطاً أبعد فى مجال الاهتمام بالمرأة واشتراكها فى النضال المصرى ، وفتح الطريق أمامها من أجل الحصول على حقوقها السياسية ، وقد تجلى ذلك فى المؤتمر الذى عُقد فى مدينة « بروكسل » فى ديسمبر ١٩١٠ ، ودعا إليه العديد من الشخصيات العالمية لتأييد الحق المصرى فى الاستقلال . ولم يغفل دعوة عشر شخصيات من الشخصيات النسائية البارزة فى مصر ، حيث لبى أكثرهن الدعوة .

بل أكثر من ذلك سمح محمد فريد للمرأة بالانضمام إلى صفوف الحزب الوطنى ، وظهرت المرأة لأول مرة فى المظاهرات التى نظمها أعضاء الحزب بعد افتتاح الجمعية التشريعية فى ٢٢ من يناير من نفس العام للهتاف بالدستور والحياة النيابية الصحيحة .

■■ نساء على طريق البحث عن الحقوق والإصرار على المشاركة السياسية

واستمراراً لتمسكنا بالحيدة والأمانة فى هذه الدراسة من أجل الوصول إلى الحقيقة فى أسمى صورها . . كان لابد لنا أن نقف عند نقطة هامة متصلة بمدى استجابة المرأة لهذه الدعوة الكريمة التى وجهها إليها الرجل فى العصر الحديث ، وهل آثرت الجلوس فى مقاعد المتفرجين والنصر إلى هذه التطورات الخطيرة من خلف الأبواب

والعقول المغلقة ، وحمدت الظروف التى جعلتها فقط تتحصل على مبادىء القراءة والكتابة داخل منزل العائلة ، أو أن منهن من انتهزتها فرصة ، بمجرد فتح باب سجن الحريم وسارعت بالإسهام والمشاركة فى تنمية هذه الروح الجديدة التى بشرت بعصر الخروج من جديد إلى حيث نقطة البداية على طريق الحصول على الحقوق السياسية ؟ .

تقول درية شفيق : إنه برغم الستار الكثيف الذى فرضته التقاليد على المرأة للحيلولة دون تمتعها بحقوقها ، فقد استطاعت إحدى المصريات أن تحطم هذه التقاليد وأن تظهر فى آفاق مصر ، وأن تحمل الرجال على الإشادة بها وبفضلها وبعلمها .

هذه السيدة هى « عائشة التيمورية » التى ثابرت على دراسة الأدب وإنشاد الشعر حتى غدت أديبة وشاعرة يُشار إليها بالبنان ! . كما ملأت أعمدة الصحف والمجلات بمقالاتها وأشعارها التى كان لها صدى كبير بين عامة الناس ، هذه السيدة انتقلت إلى ربها عام ١٩٢٠ بعد أن تركت وراءها إنتاجاً أدبيًّا غزيراً .

أمَّا « ملك ناصف » أو باحثة البادية [٦] فقد كان لها دور لا ينكر فى هذا الميدان ، لقد حطمت تلك القيود وكسرت الأغلال التى فرضت على المرأة المصرية فى ذلك العصر ، وقامت تدافع عن حقوقها بعدما حصلت على قسط وافر من التعليم ، وقد كتبت المقالات العديدة عن موقفها هذا فى العديد من الصحف والمجلات ، وعلى رأسها جريدة « الجريدة » ، حيث جمعت كل هذه المقالات وأصدرتها فى كتاب أسمته « نسائيات » . . كما وضعت كتاباً آخر بعنوان « حقوق النساء » لم يتيسر لها طبعه ، وإن كانت قد نشرت أجزاءً منه فى جريدة « الجريدة » . وأهم ما أشارت إليه فى كتابها الجديد هو حق المرأة فى الانتخاب .

أما السيدة الثالثة التى ظهرت على درب الكفاح النسوى من أجل حقوق المرأة . . فكانت السيدة الشيخة « فاطمة الأزهرية » التى تعلمت بالأزهر الشريف ، ونجحت فى الوصول إلى نهاية المراحل العلمية بالأزهر وتقدمت لا متحان العالمية .

---

(٦) « ملك ناصف » من مواليد القاهرة عام ١٨٨٦ م .

لقد كسرت هذه السيدة حاجز الوهم الذى صنعه الرجال قديماً ، حيث كافحت من أجل العلم ، واستطاعت بكفاحها أن تحضر دروس علماء الأزهر جنباً إلى جنب مع زملائها من الرجال ، ومع ذلك رفض الأزهر آنذاك إعطاءها شهادة العالمية ، حين تقدمت هى ـ وغيرها ـ لنيلها ، خوفاً من مزاحمة المرأة للرجال فى مناصب التعليم بالأزهر !! .

ونذرت « نبوية موسى » حياتها بعد إتمام تعلميها للغاية الكبرى المتمثلة فى تعليم المرأة وتثقيفها ، ليس هذا فحسب ، بل برهنت هذه السيدة أيضاً على قدرة المرأة على تولى المناصب العليا ، حيث نجحت فى الوصول إلى أرقى المناصب التربوية بوزارة المعارف ، ثم آثرت الاستقالة حينما لم تأخذ الوزارة برأيها فيما يتعلق بالنواحى التربوية الخاصة بتعليم البنات ، ومن ثم تركت الوظيفة ونزلت إلى ميدان الكفاح العملى والعلمى ، فأنشأت العديد من المدارس لتعليم الفتيات ، ونجحت فى إصدار مجلة « الفتاة » الأسبوعية عام ١٩٣٧ ولها مؤلف « المرأة والعمل » وهكذا ظلت تكافح إلى أن انتقلت إلى جوار ربها فى عام ١٩٥١ .

●●●

ونسير مع خطوات نيل المرأة لحقوقها المدنية والسياسية فى مطلع العصر الحديث حتى نتوقف عند منعطف هام فى تاريخ المرأة وتاريخ هذه الحقوق ، ألا وهو ثورة ١٩١٩ ، تلك الثورة التى شاركت فيها المرأة بنصيب كبير ، وأثبتت من خلال أحداثها مدى ما تستطيع أن تقدمه على سبيل المساهمة الإيجابية فى الأحداث والمشاركة بقوة داخل الملعب السياسى .

لقد لعب التعليم ـ كما تقول الدكتورة سامية خضر ـ الدور الرئيسى فى تلك الآونة فى دفع المرأة نحو المشاركة السياسية ، ولم يأت ذلك دفعة واحدة ، بل أتى على مراحل ، كان أكثرها نضجاً فى عام ١٩٠٠ . . حين أصبح من حق الفتيات المصريات أن يتقدمن ـ ولأول مرة فى التاريخ ـ لنيل الشهادة الابتدائية .

لقد ارتبطت هذه المشاركة الفعالة من جانب المرأة فى الأحداث السياسية المرتبطة

بثورة عام ١٩١٩ بالتطلع الفعلى للتعليم ، حتى لقد ارتبطت فى الأذهان آنذاك العلاقة الوثيقة بين المشاركة السياسية وتعليم المرأة (٧) .

من هنا نلاحظ أن النهضة التعليمية التى دعا إليها بعض الرواد المصريين من أمثال زكى مبارك ورفاعة الطهطاوى قد بدأت تعطى ثمارها ، واقتنعت المرأة المصرية بأنها لابد لها من الاعتماد على التعليم للوصول إلى غايتها وهى المساواة بالرجل .

وبرغم هذه البدايات المتواضعة لتعليم المرأة فإن دورها فى الملعب السياسى قبيل ثورة ١٩١٩ ورغبتها فى التعليم كان غامضاً ، أو بالأحرى أغفله بعض المؤرخين برغم مساهمتها الفعالة فى أحداث مصر السياسية إبان الاحتلال البريطانى وثورة عرابى .

وحتى لا نظلم المرأة خلال فترات الكفاح ضد الاستعمار الإنجليزى وثورة عرابى افسحنا المجال لحديث درية شفيق عن هذه الفترة حيث تقول : « إن المرأة المصرية قد لعبت دوراً أساسيًّا وهامًّا كان عماد ثورة عرابى واحتياطها الضخم ، برغم أن المرأة كانت آنذاك تئن من تطفل الجوارى الشركسيات والتركيات ومزاحمتهن لها فى رجالها . فقد صاحب ظهور الحركة العسكرية ظهور جماعتين ثوريتين ، إحداهما : «جمعية حلوان ،بالقاهرة ، والثانية : « جمعية مصر الفتاة » بالإسكندرية ، وكانت كلتا الجمعيتين ذات نشاط سرى ، ولعبت المرأة دوراً بارزاً فى نشر نشاطهما عن طريق توزيع المنشورات داخل المنازل وخلف الستائر الحريرية التى كانت تحجب النور والعلم عن عيون امرأة هذا العصر .

واشتد هذا الدور الوطنى للمرأة المصرية كثافة مع الشرارة الأولى لثورة عرابى ، حيث شاركت النساء فى نقل أحداث الثورة إلى كل بيت ، وكانت المرأة آنذاك بالنسبة للثورة تمثل جهازاً إعلامياً خطيراً ينقل أحداث الثورة لحظة بلحظة إلى داخل كل البيوت .

بل أكثر من ذلك شاركت المرأة فى مواصلة أحداث الثورة حتى بعد هزيمة

---

(٧) لطيفة محمد سالم ـ المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى .

عرابى ؛ إذ وقفت المرأة المصرية موقفاً مشرفاً حين ساعدت على إخفاء «عبدالله النديم» خطيب الثورة ، ورفضت بشدة تلك المكافأة المادية التى رصدها الأعداء من أجل القبض على « النديم » .

●●●

وبعد ثورة عرابى امتد دور المرأة الوطنى وتقدم خطوة أخرى نحو طريق الحصول على الحقوق . . حيث أسلفنا من قبل الاعتراف بحقها السياسى من جانب قادة الحزب الوطنى القديم أيام مصطفى كامل ومحمد فريد ، هذا الاعتراف الذى جاء فى البداية على استحياء ، كان دافعاً غريباً للمرأة على الخروج من خلف الحجاب والستائر الحريرية . . وكشفت عن نفسها وعن دورها ، وآثرت أن تشارك فى الحياة العامة والسياسية آنذاك حتى وهى باليشمك والحَبرة .

لقد حرصت المرأة المصرية ابتداءً من عام ١٩٠٧ـ ولأول مرة ـ على المشاركة الصحيحة فى المؤتمرات السياسية التى كانت تعقدها الأحزاب السياسية آنذاك . وعلى سبيل المثال ، فى٧ من ديسمبر من نفس العام حضرت بعض النساء إلى دار اللواء وجَلَسْنَ مع الحاضرين ولكن فى ركن منفصل عن ركن الرجال ، من أجل الاستماع إلى خطب الزعيم السياسى مصطفى كامل ، بل شاركت المرأة فى عام ١٩٠٨ فى ذكرى الأربعين لوفاة مصطفى كامل ، ووقفت إحدى السيدات تنعيه بخطبة عصماء . . ولا شك أن هذه الخطوة كانت تعد من معجزات ذلك العصر!! .

وجاء دور المشاركة السياسية الفعالة خارج مصر . . حيث حرصت السيدة المصرية « انشراح شوقى » على حضور مؤتمر « بروكسل » عام ١٩١٠ الذى دعى إليه الزعيم محمد فريد من أجل نصرة القضية المصرية ومناهضة الاحتلال الإنجليزى . وقد ألقت السيدة انشراح خطبة سياسية هامة فى هذا المؤتمر الدولى .

ويبدو أن المرأة المصرية كانت خلال هذه الفترات تدرب نفسها بقوة من أجل العودة إلى الملعب السياسى الذى بدا واضحاً وجليًّا فى أحداث ثورة ١٩١٩ بعد

ارتفاع الوعى الوطنى الذى رأى بعض المؤرخين أنه قد مر فى حياة نساء مصر بمرحلتين: الأولى ، وقد امتدت من نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٩ ، وتميز فيها نشاط المرأة بالحذر والرغبة فى التوارى عن الأنظار واختراق الحياة العامة بحذر . ثم تلا ذلك المرحلة الثانية ، والتى امتدت من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٣ ، وهى مرحلة النهوض بالمرأة وتجديد نشاطها . . وظهورها المستتر ، حيث بدأت فى التحرك بدرجة أكبر فى الحياة العامة والمشاركة فى النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ومع ذلك ظلت تخفى وجهها خلف الحجاب ، وفضلت الأغلبية منهن العزلة المؤقتة .

وكما سبق أن ذكرنا ، كانت أعمال نساء مصر قبل عام ١٩١٩ تتسم بالتستر الذى ارتبط بالتقاليد والظروف الاجتماعية المصاحبة لقلة عدد فرص التعليم والخروج للعمل! . ولكن بمقدم سنة ١٩١٩ حطمت المرأة قيودها ، وخرجت تعمل فى النور بعدما كانت تؤثر الخفاء من قبل . وتجلى ذلك فى مشاركتها فى أول مظاهرة سياسية عامة خرجت بعد مرور أسبوع واحد من بدء الثورة الوطنية . حيث شاركت السيدات المحجبات من الحريم فى المظاهرة بالخروج إلى شوارع القاهرة فى مسيرة نسائية احتجاجاً على الاحتلال البريطانى . وقد تراوح عدد المشتركات فى هذه المظاهرة ما بين ١٥٠ و ٣٠٠ سيدة (٨) .

ولم تكن مشاركة المرأة فى المظاهرات بمعزل عن بقية أفراد الشعب المصرى . . بل جاء خروجها تأكيداً على المشاركة والمساواة حيث خرجن جنباً إلى جنب مع الرجال ، بل شاركت الأغلبية منهن فى إنقاذ حياة الرجال حين أطلقت القوات البريطانية النيران على المتظاهرين . ولم يقتصر أمر المشاركة على نساء المدينة ، بل ساندت المرأة فى الريف الثورة بنفس الحماسة والقوة ، حيث قامت المرأة هناك بأعمال نضالية ، مثل قطع خطوط السكك الحديدية ، وتذكر السيدة هدى شعراوى فى كتابها « سنوات الحريم » أنها شاهدت بنفسها قوائم بأسماء ضحايا السيدات الريفيات فى الثورة ، وقد قامت بجمع هذه القوائم سيدات الحركة الوطنية .

---

(٨) هدى شعراوى ـ سنوات الحريم .

وقد جاء ذكر تفاصيل بعض هذه المظاهرات النسائية فى أحد تقارير رئيس البوليس البريطانى فى القاهرة آنذاك . تلك المظاهرة التى طافت بشوراع القاهرة فى ١٦من مارس عام ١٩١٩ ، والتى قال عنها فى تقريره : لقد كانت مشكلتى التالية هى مظاهرة قامت بها سيدات من أهل البلد بالقاهرة ، لقد أخافتنى هذه المظاهرة ؛ إذ أنها كانت حتماً ستجمع حشوداً كبيرة حولها ، وأثناء مرورها ، وكانت لدى أوامر بوقفها . إن إيقاف هذا الموكب كان يعنى استخدام القوة ، وأى قوة تستخدمها ضد النساء ستضعك فى موقف مخطىء . لقد سمحت لهن بالسير لفترة ، ثم قمت بسد الطريق برجال البوليس مدعمين ببعض القوات . وهنا اضطرت السيدات أن يبقين لمدة ساعة ونصف الساعة فى الشمس الحارقةدون أن يَجِدْن ما يَجْلِسْنَ عليه سوى حجارة الرصيف .

وعند إشارة معينة تم إحكام الحصار ، فوجدت السيدات أنفسهن محاصرات ، والطريق أمامهن مغلقاً بعدد هائل من قوات البوليس المصرى الذى كان قد تم التنبيه عليه من قبل بعدم استخدام العنف والوقوف ساكناً . ثم سمح لهم الضابط بممارسة روح الدعابة الفطرية بالسخرية من السيدات اللائى كن فى مواجهتهن(٩).

وأعقب هذه المظاهرة العديد من المظاهرات السياسية الأخرى التى شاركت فيها المرأة ، مثل المظاهرة التى نظمها طلاب مدرسة الحقوق ، وانضم إليها جموع الشعب من الرجال والنساء . هذه المظاهرة التى خرجت من المدارس المصرية تعبيراً عن الاحتجاج ضد الاحتلال الإنجليزى .

والمظاهرة التى خرجت بعدها بخمسة أيام ، فى ١٤ من مارس من عام ١٩١٩ إذ نظمت النساء مظاهرة كبيرة ، وكان طلاب المدارس يحيطون بهن للمحافظة عليهن من غضب قوات الاحتلال ، ولم تفلح جهود هؤلاء الطلاب فى توفير الحماية الكافية للنساء، حيث سقطت أول شهيدة مصرية للثورة فى العصر الحديث ، إنها السيدة «حميدة خليل » من الجمالية ،تلك المرأة التى سجلت اسمها فى سجل الخالدين من

---

(٩) خطاب توماس راسل إلى والده ـ أوراق راسل ـ مركز الشرق الأوسط .

شهداء ثورة ١٩١٩ . . كانت فى مقدمة القائمة التى نشرتها الصحف آنذاك لشهداء مصر ، وتناقلتها وكالات الأنباء .

ويحكى لنا التاريخ تفاصيل هذه المظاهرة ، وكيف تحولت جنازة الشهيدة إلى ناقوس خطر أيقظ شعور كل المصريين ـ رجالاً ونساء ـ من أجل المشاركة فى النضال المصرى آنذاك . . حيث يقول التاريخ :

« كان اليوم ـ يوم جمعة ـ خرج المصلون من الأزهر ومسجد الحسين من أجل تأليف مظاهرة كبيرة ، لم تلبث أن انضم إليها كل أفراد الشعب ، ومن بين هؤلاء المتظاهرين عدد كبير من نساء مصر ، من بينهن الثائرة « حميدة خليل » . وبعد أن اكتمل عدد المتظاهرين تحركت المظاهرة تجوب شوارع القاهرة ، ولكن استوقفتها قوات الاحتلال البريطانى ، وكانت معركة أمام المسجد الحسينى ، حيث بدأت المدافع البريطانية الرشاشة فى حصد المتظاهرين ، فسقط فيها اثنا عشر شهيداً ، كانت فى مقدمتهم « حميدة خليل » . وكانت جنازة الشهيدة بمثابة مظاهرة أخرى جديدة أيقظت كل سيدات مصر ، وألهبت فيهن الحماسة الوطنية ، واتضح ذلك جليًّا فيما بعد ، حيث لم تكد تمضى ٤٨ ساعة حتى خرجت المظاهرة الكبرى التى كان قوامها أكثر من ثلاثمائة سيدة مصرية » .

هذه المشاركة الحذرة المرتبطة بالحجاب والتقاليد والتى بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر خلقت بداخل المرأة الرغبة فى المشاركة فى أكثر أحداث مصر السياسية ، ولم تقف منها موقف المتفرج الذى لم يكن يملك سوى الصياح والتصفيق ، لقد وضعت المرأة المصرية أولى خطواتها على طريق المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى ، وبالتالى حالفها النجاح فى كسر جمود الماضى القريب الذى فُرِضَ عليها ، وتمكنت من الإفلات من عنق زجاجة الجهل والقضبان الحريرية .

ويتضح ذلك جليًّا مع مرور الأيام . فنلاحظ من خلال متابعتنا لتاريخ أحداث

تلك الفترة أنه لم يكد يمر عام ١٩١٩ ويهل عام ١٩٢٠ حتى خرجت المرأة خروجاً مشرفاً للمشاركة فى الحياة السياسية والعمل الحزبى المنظم المعترف به آنذاك .

ففى عام ١٩٢٠ ـ وخلال الشهور الأولى من الثورة ـ أقامت سيدات مصر من الطبقتين الوسطى والعليا أول تنظيم سياسى رسمى وطنى معترف به باسم اللجنة المركزية لنساء الوفد ، وتم انتخاب هدى شعراوى رئيسا لهذه اللجنة . وكان هذا التنظيم موازياً للتنظيم الوطنى المتمثل فى رجال « الوفد » .

وقد اعترف « سعد زغلول » زعيم الثورة وزعيم الوفد بهذا التنظيم فى مذكراته ، كما أشاد فى نفس هذه المذكرات بدور المرأة سياسيًّا فى ثورة ١٩١٩ ، هذا الدور الذى استمر بشكل مكثف لمدة عامين حتى عام ١٩٢٢ ، كانت خلالهما المرأة مثالاً للمصرى الذى جاهد من أجل المشاركة فى أحداث بلاده السياسية ، هذه المشاركة لم تكن مشاركة هامشية ، بل كانت مشاركتها السياسية داخل حزب الوفد ، مشاركة كاملة ، برغم تجاهل بعض أعضاء حزب الوفد فى هذه الفترة المبكرة لوجود مثل هذه اللجنة التى ألفتها المرأة . وجاء هذا الدور العظيم لمشاركة المرأة عمليًّا فى أثناء الكفاح ضد الاحتلال البريطانى ، حتى بعد حصول مصر على الاستقلال المظهرى عام ١٩٢٢ . وتجلَّى هذا الدور فى رفض نساء الوفد وانتقادهن لشروط هذا الاستقلال ؛ لأن الاتفاقية أبقت على القوات البريطانية فى مصر ، كما أنها لم تضع إجابة شافية للتساؤل حول علاقة مصر بالسودان .

وفى هذه الأثناء أيضاً ظهر الدور المشرف للسيدة « صفية زغلول » كمثال للمرأة المصرية التى تصدت لمواصلة الثورة حتى بعد نفى الزعيم ، لقد كانت صفية زغلول دائماً وأبداً تساند زوجها سعد زغلول فى نشاطه السياسى ، أثناء الإعداد للثورة ، وبعد اشتعالها ، ثم بعد نفيه خارج مصر إلى جبل طارق ، حيث كانت تجتمع مع زعماء الوفد فى بيت الأمة . وحرصاً على تقاليد هذه الفترة الزمنية فقد كانت صفية زغلول تجلس خلف الباب الذى كان يفصل بين الحجرة التى تجلس فيها وبين الحجرة التى يجتمع فيها باقى أعضاء الحزب ، أما فى الاجتماع الثانى الذى رأسته فى غياب زوجها سعد زغلول فقد اجتمعت فى حجرة واحدة مع باقى الأعضاء .

هذا الموقف الوطنى زاد من احترام رجال السياسية للمرأة المصرية ، وفتح أمامها أبواباً واسعة للمشاركة فى تلك الحياة ، حيث سمح رجال الوفد أن تنضم المرأة للحزب عضواً عاملاً ، وبالتالى صرح لهن بتشكيل لجنة من أكبر لجان حزب الوفد آنذاك ، مما قضى تماماً على الانفصال بين الجنسين أثناء عقد جلسات الحزب ، وبهذه الخطوة العظيمة فى تاريخ الحياة السياسية للمرأة اندفعت النساءبكل قوة من أجل المشاركة السياسية بجانب الرجل ، وبالتالى تخطت المرأة تقليداً عقيماً ظل الرجال يتبعونه طويلاً .

وقبل الانطلاق فى سرد المزيد من أدوار المرأة سياسيًا فى مطلع العصر الحديث نسجل هنا أن التاريخ الصحيح لدور المرأة فى المشاركة السياسية الجادة قد بدأ منذ عام ١٩٢٣ ، حيث اتسمت الحركة النسائية المصرية وكل أدوارها بالعلنية والاعتراف من جانب الرجال .

وبالتالى بدأت النساء منذ عام ١٩٢٤ فى اتخاذ خطوات سريعة للحاق بقطار السياسة المصرية . حيث نَصَّ دستور عام ١٩٢٣ على : « أن كل المصريين متساوون أمام القانون ، ويتمتعون بحقوق مدنية متساوية ، كما يتحملون ، بالتساوى الواجبات والمسئوليات الرسمية ، دون تفرقة » .

ولكن ـ وللأسف ـ لم تكتمل الصورة بالشكل المطلوب كما جاء به دستور ١٩٢٣ ففى أول مواجهة عملية بين النص وبين التطبيق صدر قانون الانتخابات فى ٣٠ من أبريل من عام ١٩٢٣ حيث جعل حق الاقتراع وقفاً على الذكور فقط !! . ورب ضارة نافعة ، فقد كان هذا الإغفال المتعمد بداية انطلاق الحركة النسائية فى مجال السياسة بعيداً عن الرجال ، ولو مؤقتاً ، ففى الوقت الذى بدت فيه الظروف الاجتماعية مواتية وملائمة لدور المرأة المصرية كانت هناك بدايات طيبة على مستوى وضع المرأة العربية ففى سورية ولبنان ـ فى ابتداء عام ١٩١٢ ـ هب المعلم بطرس البستانى يحاضر فى موضوع تعليم النساء ، وواصل الطريق من بعده مناضلون آخرون فى مجال الفكر

والثقافة ، مثل أحمد فارس الشدياق ، صاحب الجوائب ، وفرنسيس مراش ، ونجيب حداد ، وفرح أنطون ، وعبد الرحمن الكواكبى .

وكما ساهمت المرأة المصرية فى إشعال الثورات وعلى الأخص ثورة ١٩١٩ مناضلة وشهيدة كذلك فإن المرأة السورية لم تختلف عن أختها المصرية فى مساندة الثورة السورية ، كما شاركت المرأة الجزائرية فى ثورة الجزائر . ومن قبلها ساهمت المرأة العراقية بنقض معاهدة « بورتسموت » ثم المرأة الفلسطينية فى مقاومة الاحتلال الإنجليزى ثم من بعده الاحتلال الصهيونى .

■■ الثورة على الحجاب ..

وإشهار المنظمات النسائية

وعندما شعرت المرأة بشكل عام ، أن الرجل قد تخلى عنها فى منتصف طريق حصولها على حقوقها السياسية ، آثرت مرغمة أن تكمل الطريق وحدها . وحاولت من أجل إثبات الذات إحراز العديد من الانتصارات بعيداً عن سطوة الرجل وتوجيهاته وسيطرته .

لقد أحست المرأة فى قرارة نفسها ـ ومنذ بداية الإفراج عنها والأخذ بيدها نحو الخروج الكبير من قفص الحريم مع بدايات العصر الحديث ـ أن الرجل هو صاحب الفضل نحو رؤيتها النور من جديد . وبالتالى هو الذى سوف يرسم لها بقية معالم الطريق ، ولن يسمح لها أبداً أن تتخطى الدور الذى رسمه لها من أجل الفوز بالزعامة السياسية .

وتبلور هذا الإحساس رويداً رويداً منذ أن علمت بموقف رجال الوفد الذين رفضوا الاعتراف بها فى بداية الأمر ، وباللجنة المركزية التى رأستها آنذاك هدى شعراوى ، وعلى الفور رأت اتخاذ بعض المواقف التى من شأنها توصيل هذا الإحساس للرجل ، ومن ثم رفضت بشدة أن تكون مجرد بديل للرجل أو مقلدة له ولسياسته ، بل أكثر من ذلك عَبَّرَتْ عن هذا الرفض بشكل واضح وصريح حين أصرت عضوات اللجنة المركزية لنساء الوفد أن يَكُنَّ عضوات كاملات العضوية داخل الحزب ، وأن

يكون لَهُنَّ الحرية فى التعبير ، رافضات الطاعة العمياء للرجال ، لمجرد تحقيق الإجماع فى الآراء خلال الأزمات .

وتجلى هذا الرفض أكثر ، حين انتقدت المرأة شروط الاستقلال التى وافق عليها من قبل رجال الوفد !

إن الاحساس بضرورة الاعتماد على النفس ، بعيداً عن إرادة الرجل ، قد تجلى أيضاً - بصورة مثيرة - فى قرار نساء مصر بضرورة إنشاء اتحاد نسائى للمرأة المصرية بقيادة السيدة هدى شعراوى ، ومن قبل اتخاذ هذا القرار نجحت المرأة كذلك فى إعلان الثورة على الحجاب ، بل وتمزيقه والخروج إلى الشوارع سافرات الوجه .

ولثورة الحجاب هذه قصة ذكرتها بتفاصيلها درية شفيق حين قالت : كان ذلك حوالى عام ١٩٢٣ . . عندما كانت السيدة « هدى شعراوى » قادمة من فرنسا ، وهى لم تبلغ بعد العقد الرابع من العمر ، بمصاحبة كريمتها وزوج كريمتها المرحوم محمود سامى ، وسكرتيرتها السيدة « سيزا نبراوى » . وكانت على ظهر الباخرة التى يعود عليها الزعيم سعد زغلول من فرنسا بعد شفائه ، وكانت هدى شعراوى لا تزال تفكر فى النظرة التى تقابل بها المرأة المصرية كلما سافرت إلى أوربا . إن القوم هناك يسخرون من ذلك الحجاب الذى يغطى وجه المرأة المصرية ، حتى إنهم كانوا حين يرون هدى شعراوى وزميلاتها بلا يشامك ولا براقع يتشككون فى مصريتهن ، وفى ذلك المؤتمر الأخير بالذات كانت مندوبات الدول المختلفة ينكرن على السيدة هدى شعراوى مصريتها ، ولا يكدن يعترفن إلا بمصرية واحدة كانت تصر على حضور المؤتمرات آنذاك محجبة لا تكشف شيئاً من وجهها . . وهى المرحومة « نبوية موسى » . حينئذ قالت هدى شعراوى : مادمنا نظهر فى مؤتمرات فرنسا سافرات الوجه بدون أن يكون فى هذا ما يخدش الحياء والشرف ، فلماذا لا نظهر سافرات فى بلادنا أيضاً ؟! .

- ولكن التقاليد فى مصر لا تسمح بالسفور

* ولماذا لا تتطور هذه التقاليد مع الزمن ؟ !

- وماذا نصنع نحن فى هذه التقاليد ؟

* لابد أن يكون لدينا من الشجاعة ما يجعلنا نقوم بدور إيجابى فى ذلك . . لماذا لا نبدأ نحن فتتبعنا الآخريات ؟ .

وقد كان . . فحين وصلت الباخرة إلى الميناء ، بدأت هدى شعراوى ومن معها من النسوة فى رفع اليشامك والأنقبة .

وتحكى هدى شعراوى عن ذلك بقولها : « . . ورفضنا النقاب أنا وسكرتيرتى ، وقرأنا الفاتحة ، ثم خطونا على سلم الباخرة مكشوفتى الوجه وتلفتنا كى نرى تأثير الوجه الذى بدا سافراً لأول مرة بين الجموع فلم نجد له تأثيراً أبداً » .

ولكن من الواضح أن السيدة هدى شعراوى قد دفعت ثمناً غالياً بعد هذه الخطوة لجرأتها وشجاعتها ، ومن أجل ذلك احتملت الكثير من التعليقات التى كانت تُقَابَلُ بها هى وزميلاتها من رائدات النهضة النسائية الأوليات كلما سِرْنَ فى الطريق سافرات ! .

هذه العوامل وغيرها ، دفعت بالمرأة قفزات إلى الأمام من أجل نيل الحقوق السياسية . وكانت أولى ثمراتها تكوين الاتحاد النسائى المصرى .

ففى الذكرى الرابعة لأول مظاهرة نسائية علنية ، فى ١٦ من مارس عام ١٩٢٣ ، قامت السيدات المصريات بإشهار أول منظمة نسائية رسمية باسم الاتحاد النسائى المصرى ، وتم انتخاب هدى شعراوى رئيسا له . ولم يكن تكوين مثل هذا الاتحاد شيئاً عاديًّا آنذاك ، بل كان حدثاً ضخماً بالقياس بالظروف التى سبقت تكوينه والظروف التى جاءت من بعده .

كما أن عملية ولادته لم تكن سهلة ، فهو الحلقة الرابعة فى سلسلة المحاولات النسائية التى قامت من أجل توحيد الصفوف والاعتماد على النفس للحصول على الحقوق السياسية .

هذه المحاولات جاءت بالترتيب الزمنى كالآتى : فى عام ١٩٠٤ دعت الأميرة «عين

الحياة» إلى تأليف جماعة من السيدات المصريات لإقامة مستوصف . ثم أعقبتها المحاولة الثانية حين نادت هدى شعراوى نفسها فى عام ١٩٠٦ بإنشاء ناد رياضى خاص بالسيدات فقط ، من أجل مزاولة الألعاب الرياضية . ثم كانت المحاولة الثالثة المتمثلة فى إنشاء جمعية المرأة الجديدة .

●●●

وعلى الرغم من أن هذا الاتحاد قد تألف خصيصاً للمطالبة بحقوق المرأة السياسية ، وفى مقدمتها حق الترشيح والتصويت . فإن الاتحاد من أجل الحصول على هذه الحقوق كان عليه أن يخوض عشرات المعارك ، مثل إقناع الرأى العام المصرى بفكرة هذا الاتحاد وأهدافه ، وكذلك محاولات إقناع المصريات أنفسهن بالالتفاف حول هذا الاتحاد والانضمام إلى عضويته ، ولم يكن ذلك بالأمر السهل .

كما كان على الاتحاد أن يُعد جيشاً من النساء الطلائع من أجل الدفاع عن حقوق المرأة وتحمل مسئولية تحريرها ، ثم كان عليه كذلك أن يربط بين كفاح المرأة المصرية وكفاح نساء العالم أجمع ، خاصة العربيات منهن .

وقد كان . . فبعد الهدوء النسبى على الساحة السياسية المصرية داخليًا ، وبعد النجاح المبدئى فى إقناع الرجل بدور هذا الاتحاد ، بدأت العضوات فى الإسهام فى إبراز تحرك المرأة على المستوى العربى . . ففى عام ١٩٣٨ ، أسهم الاتحاد النسائى المصرى فى تحرير المرأة على المستوى العربى ، حيث تم عَقْد أول مؤتمر لنساء الدول العربية فى القاهرة فى أكتوبر من نفس العام ، اشتركت فيه وفود نسائية من مصر وسوريا ، والعراق ، ولبنان ، وفلسطين .

وبحثت المرأة خلال جلسات هذا المؤتمر قضية النساء العربيات من كافة جوانبها . وقد كان لعقد هذا المؤتمر الأول من نوعه الأثر الطيب فى نفوس النساء على المستوى العربى . . حيث عُقد مؤتمر نسائى آخر فى عام ١٩٤٤ فى القاهرة أيضا بناء على توجيه من الاتحاد النسائى المصرى ، فى الفترة من ١٢ إلى ١٦ ديسمبر من نفس العام ، وفيه أقر المؤتمر إنشاء فرع للاتحاد النسائى بكل عاصمة عربية . وقد أعدت نساء مصر لعقد

هذا المؤتمر إعداداً جيداً ، حيث سبقه عدة زيارات ميدانية قامت بها السيدة هدى شعراوى فى عواصم الدول العربية للدعوة لهذا المؤتمر ، والمشاركة الجدية فى أعماله ، وقد أثمرت هذه الزيارات ، حيث شاركت المرأة السورية واللبنانية والأردنية والعراقية فى أعمال هذا المؤتمر .

وقد سيطرت على أعمال هذا المؤتمر وتوصياته رغبة المرأة العربية بشكل عام فى الحصول على حقوقها السياسية ، المتمثلة فى حق الترشيح والانتخاب ، كما أفسحت الاجتماعات داخل أروقة المؤتمر المجال لمناقشة القضية الفلسطينية التى احتدمت آنذاك ، نظراً لتعرض أهالى فلسطين للهجوم اليهودى الذى كان فى بدايات إنشاء دولة إسرائيل ! .

وفى داخل المؤتمر ناقش الأعضاء الطلب النسائى الذى تقدمت به المرأة اللبنانية عام ١٩٤٢ بناء على توصية واقتراح أحد اللبنانيين فى مجلس النواب فى بيروت بخصوص منح نساء لبنان حق الانتخاب . . وقد ناقش الأعضاء أيضاً أسباب رفض هذا الطلب .

استمرت جلسات المؤتمر عشرة أيام ، وشارك فيه بجانب الجمعيات النسائية العربية ، العديد من الجمعيات النسائية المصرية .

ومن أهم توصيات هذا المؤتمر تكوين هيئة مكتب الاتحاد النسائى العربى برئاسة هدى شعراوى ، كما أوصى المؤتمر بمطالبة الحكومات العربية بالعمل على المساواة ـ تدريجيا ـ بين الرجل والمرأة فى الحقوق السياسية ، وعلى الأخص حق المرأة فى الانتخاب والترشيح .

وفور الانتهاء من أعمال المؤتمر بدأ يمارس نشاطه السياسى على المستوى العربى والدولى ، حيث أرسلت عضواته برقيات إلى تشرشل وروزفلت واللورد جورت بخصوص الاحتجاج على الاستمرار فى اعتقال بعض الزعماء العرب فى أماكن جَوُّهَا غير ملائم صحيًّا ! . كما أرسلت العضوات برقيات تأييد لإقامة الجامعة العربية .

ومنذ بداية انعقاد هذه المؤتمرات النسوية ، بَدَا إسهام المرأة العربية فى الحياة

السياسية والنضال القومى واضحاً ، خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية ، وحرب فلسطين عام ١٩٤٨ .

وكان الشغل الشاغل لرئيس الاتحاد آنذاك ـ بجانب هذه المساهمة الوطنية والقوية فى قضايا المجتمع ـ المطالبة بمنح المرأة حق التصويت والانتخاب ، استناداً إلى المواثيق الدولية التى رفضت التفرقة بين المواطنين على أساس الجنس .

ومن بعد الاتحاد النسائى . . أنشأت المرأة المصرية عدة تنظيمات نسائية أخرى . . ولكن نشاطها طُبِعَ بالطباع الاجتماعى ، نذكر منها على سبيل السرد التاريخى جمعية «نهضة السيدات المصريات » برئاسة السيدة « لبنة أحمد » . . وكان شعار هذه الجمعية : الحرية ، والإخاء ، والمساواة . ثم جمعية « نشر الفضيلة الأدبية » التى كان هدفها الاجتماعى الكبير يَنْصَبُّ على علاج الأمرا ض الاجتماعية . ثم « جمعية الأمل » برئاسة السيدة « منيرة ثابت » .

وعلى غرار الجمعيات النسائية ذات الطابع الاجتماعى كذلك تكونت جمعية « أمهات المستقبل » برئاسة كريمة حسين فهمى باشا . ثم « الأخوات المسلمات » .

ويبدو أن اقتناع المرأة بالبحث عن دورها السياسى داخل المجتمع المصرى قد توقف مؤقتاً بعدما اشتعل بتكوين الاتحاد النسائى ، وجهود هدى شعراوى فى هذا الميدان . ودليلنا على ذلك أن المرأة فى هذا العصر قد اتجهت بقوة نحو تكوين الجمعيات النسائية التى تخصصت فى الخدمات الاجتماعية

غير أن الانتظار لم يَطُلْ بها من أجل العودة إلى الملعب السياسى المصرى من جديد ، فقد استطاعت المرأة المصرية أن تخطو خطوة مذهلة حين قررت أن تُـنْـشِىء حزباً سياسيًّا مقصوراً على بنات جنسها فقط !!ففى عام ١٩٤٢ أسست السيدة « فاطمة نعمت راشد » أول حزب نسائى ، ليس فى مصر وحدها ، بل ربما فى العالم العربى ، أو إنْ شئت قل : فى العالم بأسره .

لقد كان الحزب النسائى المصرى أول هيئة نسائية خالصة تظهر إلى جانب الاتحاد النسائى الذى تراجعت نشاطاته فجأة ، وكان من أهم مواد برنامج هذا الحزب المادة الثانية التى تقول : يسعى الحزب بكل الوسائل المشروعة كى تنال المرأة المصرية حقوقها القومية والسياسية والاجتماعية كاملة ، فيكون لها حق الانتخاب والتمثيل النيابى .

ولم يكن الحزب النسائى المصرى هو المنظمة النسائية الوحيدة التى بدأت تطالب ـ وبصوت مرتفع ـ بحقوق المرأة سياسيًّا بعد الاتحاد النسائى ، إنما كان هناك تنظيمٌ سياسى ثالث حمل لواء الدعوة بقوة . . إنه اتحاد « بنت النيل » الذى تم إشهاره فى أواخر عام ١٩٤٨ .

لقد جاء اتحاد « بنت النيل » الذى اختارت عضواته السيدة درية شفيق رئيسا له ، من أجل التعبير عن مطالب المرأة المصرية ، ولم يقف نشاطه حينئذ عند حد ترديد الدعوة بالألفاظ ، بل خاضت عضواته المعركة بأسلوب إيجابىٍّ تمثل فى النزول إلى الملعب السياسى بدون انتظار إذن أو تصريح من الرجل ، أو انتظار تشريع يسمح لها بأن تبدأ نشاطها السياسى .

لقد بدأ الاتحاد فى نشر دعوته السياسية بين سيدات مصر من جميع الطبقات ، وبالتالى ساعد ذلك على انتشار آرائه ؛ ومن ثم أدى إلى انضمام النساء إليه . وقد شهد عام ١٩٤٩ أكبر نشاط للاتحاد ، حيث قادت عضواته أكبر حملة للمطالبة بحقوق المرأة السياسية . كما اتصل الاتحاد بكل الكُتَّاب المصريين الذين يناصرون المرأة . وحشد الاتحاد كافة إمكاناته فى هذه الحملة ، كما نظم فى الصحف استفتاء بين جميع قادة الفكر حول هذا المطلب . ومن ثم أصبحت مطالب المرأة هى موضوع الساعة فى كافة الأوساط ـ الأدبية والثقافية ـ وعلى صفحات المجلات والصحف المصرية الصادرة آنذاك .

كما امتد صدى هذه الحملة الواسعة إلى خارج مصر ، حيث أرسلت بعض نساء العالم تأييداً حارًّا لقضية المرأة المصرية . وهكذا لم يكد يمضى عام ١٩٤٩ حتى كانت

مطالب المرأة السياسية حديث كل الناس ، على كافة المستويات . ولم يشأ الاتحاد ـ كما تقول زعيمته درية شفيق ـ أن يبدأ بأية خطوة سياسية إيجابية قبل أن يستكمل هذه الحملة . وحين حانت ساعة الصفر لبداية التحرك على طريق الحقوق السياسية للمرأة المصرية داخليًا تحت لواء هذا الاتحاد ، فكرت عضوات « بنت النيل » وقتها فى اقتحام البرلمان المصرى .

وقد أعدت رئيس الاتحاد خطة من أجل تنفيذ هذا الاقتحام ، بدأت بعقد مؤتمر نسائى فى أحد الفنادق القريبة من مقر البرلمان فى ١٩ من فبراير ١٩٤٩ فى الساعة الرابعة مساءً ؛ وذلك لأن جلسات البرلمان المصرى كانت تعقد الساعة الخامسة مساء كل يوم اثنين .

وفى الموعد المحدد لبداية الخطة امتلأت قاعة الفندق بأكثر من ألف سيدة مصرية ، ومئات من أنصار المرأة من الرجال ، وبدأ المؤتمر بإلقاء الخطب الوطنية ، والكلمات الحماسية ، كما دوت الهتافات التى تطالب بعدالة قضية المرأة . وفور انتهاء جلسات المؤتمر خرجت النساء المجتمعات إلى دار البرلمان المصرى ، وسار الزحف النسائى ناحية البرلمان . وهناك عند الباب الرئيسى للدخول كانت إحدى عضوات الاتحاد قد وقفت لتنفيذ بقية بنود الخطة المتمثلة فى إعطاء إشارة البدء من أجل اقتحام هذا الباب عند فتحه لدخول أحد أعضاء البرلمان ، وبالتالى بدء خطة الهجوم .

وقد كان . . حيث بدأت النساء فى اقتحام الباب الرئيسى للبرلمان ، وارتبك الحرس الواقفون بالأبواب ، وانطلقت صفاراتهم طلباً للنجدة . . وأقبل قائد الحرس يهدد ، كما صوبت البنادق إلى صدور النساء المهاجمات من أجل وقف زحفهن ناحية باب الدخول الرئيسى .

ودارت مفاضات جادة بين رئيس الحرس وبعض العضوات أسفرت عن السماح لوفدٍ من النسوة بالدخول ، لصعوبة وخطورة هجوم نساء الاتحاد اللائى بلغ عددهن أكثر من خمسمائة سيدة . وبالفعل تم السماح لثلاث سيدات منهن بالدخول إلى البرلمان ، هن : درية شفيق ، وسيزا نبراوى ، وزينب لبيب .

وقد طلب الوفد النسائى مقابلة رئيس مجلس النواب الذى اعتذر عن المقابلة ، ومن ثم تم اتصال تليفونى بين رئيسة وفد النساء المعتصمات بالمجلس وبين رئيس المجلس بالمنزل ، وقد وعد بتبنى حقوق المرأة مقابل انسحاب بقية النساء المعتصمات داخل بهو مجلس النواب . وقد أكد رئيس مجلس الشيوخ آنذاك الدكتور « على زكى العرابى » أنه أول المؤمنين شخصيًّا بمطالب المرأة وحقها السياسى . ومن رأيه أن الدستور يبيح للمرأة حق الانتخاب والترشيح ، وأن له مذكرة بخصوص هذا الطلب ، كما أكد أنه سوف يجدد المحاولة .

●●●

هذا النشاط المتلاحق الذى بدأته المرأة واستمرت فيه من أجل تأكيد رغبتها فى العودة إلى الملعب السياسى بالاعتماد على نفسها ، حرك ما فى داخل الرجل ، وجعله يتعاطف بشدة ـ ومن جديد ـ مع هذه المطالب . فمنذ معرفة الرجال بدعوة « هدى شعراوى » بوصفها رئيس الاتحاد النسائى المصرى بضرورة منح المرأة حق التصويت والانتخاب ، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يستنكر التمييز بين المواطنين بسبب النوع أو الجنس أو اللغة أو الدين . . أقول : منذ هذه الصيحة التى دَوَّت داخل صدور الرجال ، والنداءات والمحاولات تتوالى من جانب الرجل لإنصاف المرأة والوقوف بجانبها لنَيْلِ هذا الحق .

ففى ديسمبر عام ١٩٤٦ قَدَّم محمد علوبة باشا ـ من وزراء الأحرار الدستوريين ـ فى ذلك الحين اقتراحاً لمجلس الشيوخ المصرى بمنح المرأة حق الانتخاب ، بشرط أن تعرف القراءة والكتابة .

وفى الشهر التالى ـ أى فى يناير ١٩٤٧ ـ قدم أحمد رمزى بك ـ من وزراء حزب الأحرار الدستوريين أيضاً ـ اقتراحاً آخر لمجلس الشيوخ يقصر فيه حق الانتخاب على كل من يعرف القراءة والكتابة من المصريين رجالاً ونساء . وفى مارس عام ١٩٤٧ قدم على زكى العرابى باشا ـ أحد أقطاب حزب الوفد المصرى ـ اقتراحاً بمشروع قانون أساسه أن الدستور المصرى خَوَّلَ حق الانتخاب للرجال والنساء على قدم المساواة ، وأن

قانون الانتخاب قد خالف الدستور حين سلب المرأة حق الانتخاب الذى أقره الدستور .

لقد قامت لجنة الشئون الدستورية واللائحة الداخلية بمجلس الشيوخ ببحث هذه المقترحات فى ذلك الحين ، وانتهت إلى أن المادة الأولى من قانون الانتخاب (التى تقصر حق الانتخاب على الرجال دون النساء) ليس فيها ما يخالف نصوص الدستور أو أحكامه ، وترى اللجنة . . ترك الموضوع لبحثه فيما بعد . . ومن ثم توقفت مشاريع المقترحات الخاصة بهذا الحق بالنسبة للمرأة ، وظلت حبيسة الأدراج داخل مجلس الشيوخ والنواب .

وابتداء من عام ١٩٥١ بدأ صوت المرأة فى الارتفاع من جديد فى الآفاق ، من أجل تقرير مصير هذا الحق الذى ناضلت من أجله طويلاً ، حيث قررت وزارة الهلالى باشا فى نفس العام إجراء الانتخابات العامة ، وفتح باب القيد ، والسماح للنساء بالمشاركة فى هذه الانتخابات تصويتاً وترشيحاً . وجاء تأكيد هذا الحق على لسان مصدر حكومى برئاسة الوزارة ، ولكن بمجرد فتح باب الترشيح أنكرت الحكومة من جديد حق المرأة فى المشاركة السياسية ، وبالتالى مُنِعَتْ من الاشتراك فى هذه الانتخابات .

وكانت فرصة ، حيث لجأت سيدات جمعية « بنت النيل » . إلى القضاء الإدارى لإثبات حقهن فى المشاركة فى هذه الانتخابات . . التى سرعان ما تأجلت ـ حتى هذه اللحظة ـ دون أسباب معلومة ! . ولا شك أن لجوء المرأة للقضاء ـ ولأول مرة ـ لإثبات هذا الحق استناداً لمواد الدستور وقانون الانتخاب ؛ أثار الشارع المصرى والرأى العام فى كل مكان ، حتى أن مفتى الديار المصرية نفسه قد أفتى بحق المرأة فى مباشرة حقوقها السياسية .

ولما شعرت الحكومة بهذا التيار الجارف من الرأى العام المؤيد لمنح المرأة حقها السياسى ـ خاصة بعد صدور هذه الفتوى ـ سارعت بالضغط على المفتى ، حيث تراجع عن فتواه ، ومن ثم أقر عدم جواز حصول المرأة على حقوقها السياسية . . ثم أُجلت الانتخابات مرة أخرى .

وبرغم هذه الظروف المعاكسة ، فقد ظلت الحركة النسائية المصرية فى تطورها ، واقتربت قبيل ثورة يوليو من مرحلة النضج . برغم بعض النقد الموجه لها من حيث إنها لم تستطع أن تتحول إلى حركة شعبية نسائية تصل إلى بقية طبقات المجتمع .

وترى الدكتورة سامية خضر أن هناك أكثر من سبب أدى إلى هذا الفشل المؤقت فى اكتساب هذه الشعبية ، يأتى فى مقدمة هذه الأسباب ارتفاع نسبة الأمية والجهل داخل المجتمع ، وارتباط طبقات الشعب الكادحة بالتقاليد البالية التى كانت ترفض مجرد تعليم البنات . أو اختلاطهن بالبنين ، مع وراثة كمٍّ هائل من العادات المشينة التى تتصل بوضع المرأة الريفية خاصة . هذا إلى جانب افتقار مفكرى عصر التنوير من نساء الرعيل الأول إلى النهضة النسائية التى تمكنهن من تطبيق أشكال التغيير والتحديث .

ومن ناحية أخرى وقف الملك فاروق فى طريق المشاركة الفعلية للمرأة المصرية ونزولها إلى الملعب السياسى ، برغم زيادة الوعى لدى الناس بضرورة هذه المشاركة ، وقد تجلى هذا الوعى فى تناول الصحف لهذه القضية ، ووقوف بعض قادة الفكر المصريين بجانب هذا الحق . كما بدأ هؤلاء المفكرون فى تناول نصوص الدستور ومواده ، والدعوة إلى ضرورة تعديل بعض هذه النصوص فيما يختص بوضع المرأة وحصولها على حقها السياسى ، خاصة المادة الثالثة من الدستور التى تتناول قانون الانتخاب .

لذا نجد أن أغلب الصحف قد تنبأت بأن النية تتجه إلى منح المرأة حقها فى الانتخاب والترشيح ، وأكدت ذلك على ألسنة بعض المسئولين المصريين الذين سلموا بمساواة الرجل بالمرأة فى الحقوق البرلمانية .

ومن ذلك ما نشرته جريدة النداء فى ٢٢ من أبريل ١٩٥٢ من أن إحدى الشخصيات الكبيرة قد أبدت رأياً خاصًّا فى موضوع منح المرأة حق الانتخاب ، وتدرس هذا الرأى بعناية كبيرة . وقد تبين أن هذه الشخصية هى الملك فاروق نفسه ، الذى تحالف ضد قضية المرأة وناصبها العداء .

ولم يتوقف رأى الملك عند حد الكلام بدون الفعل ، بل بدأت بطانته فى تطبيق بعض الإجراءات التى كان القصد منها تضييق الخناق على كافة المنظمات النسائية

القائمة آنذاك ، ومنها اتحاد « بنت النيل » . كما صاحب هذه الإجراءات حملة مفاجئة ضخمة ضد هذه الحقوق ، بمناسبة وبغير مناسبة ، وبلا مقدمات ، افتتحها الشيخ حسنين مخلوف ، مفتى الديار المصرية آنذاك ، فى ٦ من مايو عام ١٩٥٢ عندما أصدر بياناً يقول فيه : إن الدين الإسلامى يعارض منح النساء حق الانتخاب .

حدث ذلك فى الوقت الذى بدأ فيه بعض العلماء المسلمين الآخرين فى مصر وفى خارجها حملة أخرى أقروا من خلالها أن الإسلام منذ بدايته أنكر التفريق بين الرجال والنساء فى الحقوق السياسية ، والحقوق العامة .

وقد أثارت هذه الفتوى العديد من المناقشات على كافة المستويات ، بين مؤيد ومعارض ، وساد إحساس عام وقتها وسط هؤلاء المطالبين بحقوق المرأة أن الملك نفسه يقف وراء إصدار هذه الفتوى .

كما امتد نفوذ الملك فاروق بالنسبة لمعارضته لحقوق المرأة إلى المحافل الدولية ، حين أصدر أوامره بتكليف مندوب مصر فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة أن يمتنع عن التصويت عند أخذ الرأى فى إلزام الدول الأعضاء بإعطاء المرأة حقوقها السياسية .

وقد كان ، حيث امتنعت مصر بالفعل فى جلسة ٢٧ من مايو ١٩٥٢ عن التصويت فى مسألة حقوق المرأة السياسية داخل الأمم المتحدة !! .

وعندما ضاق الخناق أكثر ضد مطالب المرأة وحقوقها السياسية ، بدأت المرأة من خلال منظماتها النسائية فى الاتجاه إلى ربط كفاحها داخل مصر بكفاح المرأة العربية ، سواء بتبادل المعلومات ، أو إلقاء الخطب والمحاضرات ، أو عقد الندوات . لقد كان الهدف الأساسى من هذا الجهد الجديد هو خلق رأى عام نسائى عربى من أجل تقوية ظهر المرأة للوصول إلى حقوقها السياسية المنشودة ، وظلت فى كفاحها حتى قبيل قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ .